المحور الثامن : اتجاهات حديثة في إدارة الأعمال : الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية

I. حوكمة الشركات

مقدمة :

أدت الأزمات المالية الأخيرة في جنوب شرق آسيا وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية. والتي فجرها الفساد المالي والإداري ، وسوء الإدارة والفجوة بين مرتبات ومكافآت المديرين التنفيذيين في الشركات وبين أداء تلك الشركات. الى أن تصبح عملية جذب المستويات الكافية من رأس المال متسمة بقدر كبير من الصعوبات ، حيث أدت هذه الصعوبات الى تكبد خسائر مالية كبيرة فادحة، حيث أصبح المستثمرون قبل قيامهم بالاستثمار يطلبون ادلة وبراهين على ان الشركات التي ترغب في جذب استثماراتهم يتم ادارتها وفقا للممارسات السليمة للأعمال والتي تضمن تقليل إمكانيات الفساد وسوء الإدارة الى اقل حد ممكن ويطلق على هذه الممارسات بحوكمة الشركات.

أولا. مفهوم حوكمة الشركات :

يشير مصطلح الحوكمة الى الترجمة العربية للأصل اللاتيني Gouvernance" و الذي توصل اليه مجمع اللغة العربية بعد عدة محاولات لتعريب الكلمة، حيث تم سابقا اطلاق مصطلحات أخرى مثل: الإدارة الرشيدة، الإدارة الجيدة، الضبط المؤسسي، التحكم المؤسسي، الحاكمية المؤسسة، حوكمة الشركات وغيرها ، الا أن الأكثر شيوعا وتداولا من قبل الكتاب والباحثين هو مصطلح " حوكمة الشركات " .

حيث لا يوجد اجماع في الأدبيات على تعريف موحد لذلك هناك العديد من التعاريف نذكر منها :

- تعرف منظمة التعاون الاقتصادي بأنها " مجموعة العلاقات بين إدارة الشركة ومجلس ادارتها ومساهميها، وذوي المصلحة الآخرين من العلاقات وتقدم حوكمة الشركات الهيكل التي يتم من خلاله توضيح أهداف الشركة وتحدد وسائل انجاز تلك الأهداف والرقابة على الأداء " .
- تعرف أيضا بأنها " مجموعة من النظم والقواعد والإجراءات التي تنظم العلاقة بين الشركة ومختلف الأطراف أصحاب المصالح في الشركة، في اطار من الشفافية والمساءلة والعدالة، والتي تؤدي اتباعها الى استدامة الأعمال ورفع كفاءة الشركة في إدارة عملياتها وتحسين قدرتها التنافسية بالأسواق " .

ثانيا. أهمية حوكمة الشركات :

اكتسبت حوكمة الشركات أهمية كبيرة برزت أعقاب الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي شهدها العالم في الآونة الأخيرة وغيرها من الأسباب التي استدعت الاهتمام بموضوع الحوكمة وتأكيد أهميتها التي برزت آثارها الواضحة من خلال تحقيقها للمنافع نذكر منها :

1. تجنب حالات الفشل الإداري والتعرض للإفلاس والتعثر المالي فضلا عن دورها في تعظيم قيمة الشركة في السوق وضمان بقاءها ونموها و نموها واستمرارها محليا ودوليا،

2. الفصل بين ملكية الشركة والإدارة ومن ثم بين المساهمين وإدارة الشركة ن وكذا بين مسؤوليات مجلس الإدارة ومسؤوليات المديرين التنفيذيين حيث يحدد هذا الفصل توافق احتياجات ومتطلبات مصالح المستثمرين في الشركة المساهمة،
3. ضمان قدر ملائم من الطمأنينة للمستثمرين وتعظيم القيمة السوقية للأسهم ،
4. التأكيد من كفاءة تطبيق برامج الخصخصة والاستخدام الأمثل لحصيلتها المالية ،وتقوية ثقة الجمهور في الخصخصة،
5. تدعيم عنصر الشفافية في كافة المعاملات وعمليات المؤسسات وإجراءات المحاسبة والتدقيق المالي على النحو الذي يمكن من الحد من ظاهرة الفساد المالي ،
6. تجنب الانزلاق في مشاكل محاسبية ومالية وحدوث الانهيارات المصرفية نظرا لتأثيرها الكبير على الاقتصاد الوطني ،

ثالثا. خصائص الحوكمة :

تتضمن الحوكمة جملة من الخصائص أمهما :

1. **الانضباط:** أي اتباع السلوك الأخلاقي المناسب والصحيح ،
2. **الشفافية :** وتعني التعامل النزيه والمكتمل ، وما هو مطلوب من التقارير المالية ،
3. **الإفصاح :** الإفصاح الكامل عن المعلومات والاحداث التي تؤثر بشكل مباشر على سلامة المركز المالي من خلال الحد من أساليب الغش ومعالجة تضارب المصالح،
4. **الاستقلالية :** أي لا توجد تأثيرات وضغوط غير لازمة ،
5. **المساءلة :** مجلس الإدارة في حاجة لتحقيق هذا من خلال جودة المعلومات التي يتم تقديمها للمساهمين ومن جهة أخرى لابد من تفعيل دور المساهمين من خلال ممارسة مسؤولياتهم كملاك،
6. **العدالة** : ضمان المعاملة المتساوية العادلة بين المساهمين من خلال احترام حقوق مختلف المجموعات وأطراف المصالح ،
7. **المسؤولية الاجتماعية :** زيادة الوعي الاجتماعي من خلال تبني المسؤولية الاجتماعية،

رابعا. آليات حوكمة الشركات :

وتنقسم الى آليات داخلية وآليات خارجية وتتمثل في :

1. **الآليات الخارجية :**

وتتمثل في الرقابة الخارجية التي يمارسها أصحاب المصالح الخارجين على الشركة والضغوط التي تمارسها المنظمات الدولية المهتمة بهذا الموضوع وتتمثل في : القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي مثل قوانين سوق المال وقوانين الشركات وقوانين تنظيم المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية، بالضافة الى المحللين الماليين،

2. **الآليات الداخلية :**

وتتمثل في مجموعة من القواعد والأسس التي يمكن من خلالها تحديد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل الشركة بين مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والمساهمين، من أجل تقليل التعارض بين مصالح هذه الأطراف الثلاثة .وليتمكن مجلس الإدارة في الشركة المملوكة للدولة من القيام بواجباته في التوجيه والرقابة يلجأ الى تأليف لجان من بين أعضائه من غير التنفيذيين ابرزها : لجان المراجعة ، لجان المكافآت ، لجان التعيينات .

II. المسؤولية الاجتماعية :

مقدمة :

ان التفاعل الإيجابي مع المجتمع والمشاركة في حل مشكلاته والحفاظ على البيئة أصبح ضرورة لابد منها، لاسيما وأن الكثير من المؤسسات تتسبب نشاطاتها في آثار سلبية على البيئة والمجتمع، حيث لم يعد الربح المادي هو الهدف الوحيد الذي يقود المؤسسات نحو الاستمرار والتميز في السوق ، ذلك أن الممارسات غير المسؤولة تؤدي الى تشويه صورة المؤسسات وتضعف مركزها السوقي ، ومن هذا المنطلق تتجلى أهمية تبني المؤسسات للمسؤولية الاجتماعية التي تدمج البعد الاجتماعي والبيئي الى جانب البعد الاقتصادي .

أولا. مفهوم المسؤولية الاجتماعية :

لقد افرزت المفاهيم الحديثة للإدارة والتحولات التي مرت بها المجتمعات والأنظمة الاقتصادية إحساسا بالمسؤولية الاجتماعية اتجاه البيئة والمجتمع مما سمح ببلورة مفهوم المسؤولية الاجتماعية ونشر الادراك لدى أصحاب المصالح لذا يمكن تعريف المسؤولية الاجتماعية كما يلي :

- عرف البنك الدولي المسؤولية الاجتماعية لرجال الاعمال على أنها " التزام أصحاب النشاطات التجارية بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال مع المجتمع المحلي بهدف تحسين مستوى المعيشة الناس يخدم الاقتصاد ويخدم التنمية في ان واحد "
- وعرفها مجلس الاعمال العالمي للتنمية المستدامة على انها " الالتزام المستمر من قبل شركات بالتصرف أخلاقيا والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والعمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية للقوى العاملة وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل " ،
- اما المنظمة العالمية للمعايير فتعتبر المسؤولية الاجتماعية بانها " نشاطات تحمل المنشأة المسؤولية الناجمة عن اثر نشاطاته على المجتمع ومحيطه لتصبح نشاطاتها منسجمة مع منافع المجتمع والتنمية المستدامة، وترتكز المسؤولية الاجتماعية على السلوك الأخلاقي واحترام القوانين والأدوات الحكومية وتدمج مع النشاطات اليومية للمنشأة " .
- " هي الالتزام الأخلاقي والتصرف المسؤول اتجاه مجموعة من الأطراف وهم أصحاب المصالح، العاملون، المستهلكين، حملة الأسهم المجتمع، البيئة وغيرهم لتعزيز دور ومكانة المنظمات في المجتمع ليس فقط ككيان اقتصادي انما أيضا ككيان اجتماعي يسهم في حل مشكلات المجتمع والحفاظ على البيئة التي يعمل في اطارها " .

ولقد حدد البنك الدولي معايير المسؤولية الاجتماعية للمنظمات تجاه المجتمع بأنها :

- الإدارة والأخلاق الجيدة ،
- واجبات المنظمة اتجاه العاملين والبيئة،
- مساهمتها في التنمية الاجتماعية .

ثانيا. خصائص المسؤولية الاجتماعية :

ان رؤية المنظمة العالمية للمعايير حول المسؤولية الاجتماعية على انها تتصف بالخصائص التالية :

- يتضمن تحمل الشركات لكل الاثار السلبية التي يمكن ان تحدثها نشاطاتها على البيئة والمجتمع،
- تهدف سياسات المسؤولية الاجتماعية الى تحقيق منافع ذات طابع اجتماعي ،
- تتمثل أسسها في احترام اخلاقيات الاعمال، واحترام القوانين واللوائح الحكومية ،
- يتم تنظيم ممارسة المسؤولية الاجتماعية في الشركات من خلال اعتبارها جزء لا يتجزأ من السياسة العامة لهذه الشركات
- تسهم في تحقيق التمية المستدامة ،

ثالثا. المسؤولية الاجتماعية اتجاه أصحاب المصلحة في منظمات الاعمال :

أصحاب المصلحة وهم الذين تربطهم مصالح مباشرة يؤثرون و يتأثرون بنشاطاتها، ومن بين البرامج التي يمكن التوجه نحو بعض أصحاب المصلحة هم كما يلي :

- **المجتمع المحلي** : من خلال بذل المزيد من الرفاهية والتي تشمل انشاء الجسور والحدائق العامة، المساهمة في الحد من مشكلة البطالة، دعم بعض الأندية الرياضية والترفيهية، احترام العادات والتقاليد، تقديم العون لذوي الاحتياجات الخاصة، الدعم المتواصل للمراكز الصحية، رعاية الاعمال الخيرية... الخ
- **الزبائن :** تتمثل في تقديم المنتجات بأسعار ونوعيات مناسبة، الإعلان الصادق، تقديم منتجات صديقة وامنة، تقديم إرشادات واضحة عن المنتج واستخداماته، معالجة الاضرار التي تحدث بعد البيع.....الخ،
- **البيئة :** حماية البيئة من الاضرار الناجمة عن نشاط المنظمة، المساهمة في حملات حماية البيئة... الخ
- **المساهمين** : تحقيق اقصى ربح، حماية أصول المنظمة، التعامل العادل مع المساهمين، اشراك المساهمين في القرارات الهامة،
- العاملين في المنظمة : وتتضمن احترام قوانين العمل، ضمان حق العامل في التدريب والتكوين المستمر، اشراكه في اتخاذ القرارات، تحقيق الامن الوظيفي، والامن من حوادث العمل ...الخ .

رابعا . أهمية المسؤولية الاجتماعية في المنظمات :

قد يبدو في الوهلة الأولى ان المسؤولية الاجتماعية عائق سيثقل كاهل المؤسسات الا انه في الواقع يمكن ان تجني عدة مكاسب من جراء ممارسة برامج المسؤولية الاجتماعية وتتمثل في :

- تحسين وتطوير صورة المنظمة أمام المجتمع ،حيث ستكون الصورة العامة للمنظمة افضل حينما تلعب دورا اجتماعيا،
- رفع قيمة الأسهم على المدى الطويل لما تحظى به من الثقة لدى المجتمع ، وما تقوم به للحد من المخاطر التي يمكن اتن تتعرض لها مستقبلا،
- ان لم تقم المؤسسات بمهامها في تحقيق المسؤولية الاجتماعية ومساعدة المجتمع في حل المشكلات التي يعاني منها، فإنها تفقد الكثير من قوتها التأثيرية في المجتمع ،
- الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية يحول المؤسسة الى شكل لا يختلف عما هو سائد في المنظمات الحكومية،
- القوانين والتشريعات لا يمكنها ان تستوعب كل التفاصيل المرتبطة بالمجتمع ، ولكم بوجود المسؤولية في الاعمال فإنها ستمثل قانونا اجتماعيا ، ازدياد الأرباح على المدى الطويل اذا تبنت المؤسسات دورا اجتماعيا .

خامسا. المسؤولية الاجتماعية في ظل معيار ايزو 26000 :

مواصفة الايزو 26000 هي مواصفة دولية جديدة أطلقتها المنظمة الدولية للمعايير هدفها إعطاء إرشادات حول المسؤولية الاجتماعية ويتم استخدامها من قبل جميع المنظمات على اختلاف أنواعها في كلا القطاعين العام والخاص ، وتعمل على مساعدة لمنظمات في دعم جهودهم الرامية للتعاون بأسلوب مسؤول اجتماعيا والذي يتطلبه المجتمع ،

وتوفر المواصفة دليلا ارشاديا لتطبيق مبادئ المسؤولية الاجتماعية وتهدف الى دمج ممارسات المسؤولية الاجتماعية ضمن الخطط الاستراتيجية للمؤسسة والأنظمة والممارسات والعمليات .

سادسا. أسباب ضعف ممارسة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية :

هناك العديد من العراقيل التي حالت دون الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية من قبل العديد من المؤسسات نذكر منها :

- غياب الاطار التنظيمي والقانوني لبرامج المسؤولية الاجتماعية في اغلب المؤسسات العامة والخاصة، وغياب المبادرات اللازمة لتشجيع هذه المبادرات ،
- ضعف في تنفيذ القوانين المتعلقة بالعمل ومكافحة الفساد والرشوة، ومحاربة التهرب الضريبي والاحتيال، مما أدى الى تفشي هذه الظواهر في الكثير من المؤسسات،
- تناقص ثقافة العمل الخيري لدى المؤسسات الاقتصادية بشكل كبير،
- غياب الدور الإعلامي حيث نادرا ما يتم الحديث عن هذه المواضيع والتعريف بها،
- غياب دور مفتشيات العمل ،

خاتمة :

تبني مواصفة الايزو 26000 يحتاج الى ثقافة واعية وقناعة راسخة بأهميتها، يمكن نشرها من خلال الجامعات ومراكز البحث ، لذلك لابد من بذل الكثير من الجهود لتحسين وتطوير ممارسة المسؤولية الاجتماعية بالشكل الصحيح، كما يرتبط نجاح تطبيقها على مدى حسن الإدارة والتسيير ، كما يأتي دور الدولة في تشجيع تبني مواصفة الايزو 26000 .